مقاطعة الانتخابات 2-2

تضع مستقبل العراق في متاهات اللاأفق

احمد الناجي

عبر استقراء دقيق، وتقييم موضوعي، يورد لنا الدكتور عبد الوهاب حميد في كتابه مستقبل العراق الصفحة ٢٤، بشأن حدث يخص مفصلاً تأريخياً مهماً، يتشابه الى حد ما مع ظرفنا بالوقت الحاضر، وهو من الاسباب الرئيسة التي جرت على اثرها مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي الاول، حيث يقول بالنص، (ان المجلس لم يكن مؤيداً للتصديق على المعاهدة الا ان عنصرين مؤثرين فرضاً على المجلس القبول بالتصديق عليها، التهديد البريطاني، والخوف من ضياع ولاية الموصل، ولعل خطوة التصديق جاءت مساومة من الزعماء السياسيين الاوائل بغية ضمان اسناد بريطانيا حق العراق في عصبة الامم المتحدة لإعادة المحافظة المذكورة الى الوطن الام، والتي كانت محل نزاع مع تركيا، بل كانت خاضعة فعلاً لسيطرة الدولة التركية).

ويضيف في الصفحة ٢٥ ايضاً، (ان اقرار المجلس المنتخب معاهدة الاعتراف بالمصالح البريطانية في العراق، كانت مساومة وطنية ناجحة، ضمنت تدخل بريطانيا لحفظ حقوق الوطن في ارضه، وبذلك يكون الساسة العراقيون الاوائل قد نجحوا في اخضاع العامل الخارجي لمصلحة الوطن اذ ان عودة الموصل ستكون نهائية وثابتة بينما المعاهدة مهما طالت فترتها، فهي متغيرة في طبيعتها ومصيرها الالغاء مستقبلاً وهكذا تكون حصيلة المعاهدة لمصلحة وحدة العراق وضمان عودة جزء منه بصيغة نهائية).

ومن هنا عند تدقيق ما تمخض عنه المجلس التأسيسي الاول، يتضح جلياً أن العملية السياسية، برغم التحفظات الكثيرة على مساراتها استطاعت توظيف العامل الخارجي الذي فرض نفسه بالقوة العسكرية من اجل سلامة الوطن ووحدة اراضيه وما كان بمقدور العراقيين وحدهم تحقيق ذلك اطلاقاً وان المنادين بخيار مقاطعة الانتخابات لم يضعوا نصب اعينهم خطر اجتزاء الارض العراقية ساعتها.

تتكرر اصوات مقاطعة الانتخابات من جديد، بالعيون المعصوبة نفسها في حاضر تعقيدات العراق المحتل الخاضع الى توازنات الظروف الدولية المستجدة، المرتهن لديونه المليارية، بعد كل الاهوال التي عصفت به من تفتيت الدولة وانهيار سلطة القانون وتدمير البنى التحتية ونذر المخاطر القائمة حتى اللحظة بتقسيمه ارضاً وشعباً، تعود الاصوات اليوم في هذا الظرف الذي يشابه الى حد ما ظرف تاسيس الدولة العراقية مطلع القرن الماضي، تلوح بخيار مقاطعة الانتخابات العامة، غير ابهة بما يدور حولها.

التشكيك في النزاهة

في خضم معمعة التهيئة والتحضير لأولى التجارب الانتخابية على مستوى البلد، ليس من المستبعد ان يتعالى بعض الاصوات، التي تسعى للتشكيك في نزاهة الانتخابات ومصداقيتها قبل خوض غمارها، وتصطف مع المراهنين على مقاطعتها، بسبب تبدد ما بنته من احلام في الاخيلة، او بسبب مخاوف الخيبة المتوقعة من نتائجها، او حتى بسبب التوجس من ظهور بعض من حالات التجاوز على ضوابطها، هي من الامور الواردة في مثل هكذا ممارسات، ولا تخرج عن اطار كونها افرازات، تحصل في احسن الدول رقياً تنم عن دوافع غير مشروعة لكسب مغانم السلطة المأمولة.ان مهمات مواجهة معضلات العراق اليوم تقع على عاتق ابنائه وعليهم اذا ما ارادوا تجاوزها، ان يقدموا عراقيتهم اولاً قبل كل شيء، وان يكونوا حصيفين مثل ما تمكن الساسة الاوائل من الحفاظ على ارض العراق من الضياع ويتعاضدوا في العمل على تسيير العملية السياسية، على وفق المتطلبات التي تحتمها ظروف البلد الذاتية والموضوعية لإنهاء الاحتلال بالطرق السلمية واللاعنف، كخيار مرحلي قابل للتغيير لاحقاً، اذا ما استنفد امكاناته في الوصول الى الاستقلال الناجز، والافادة في الوقت الحالي من العامل الخارجي للخروج من المأزق التاريخي، ركام الحرائق والخرائب والعنف والارهاب، الذي فرض على ارض السواد بعد ان جادت به سخرية القدر كما يقول شكسبير او سخرية التاريخ كما يقول ماركس.

ماذا يعرف سكان الأرياف عن الانتخابات؟

ابعضهم يراها انتخابات كسابقاتها في الماضي واخرون لا يعرفون عنها أي شيء

بغداد / حسين الفنهراوي

في الوقت الذي ينشغل العراقيون بالانتخابات التي ستجرى في نهاية كانون الثاني من العام المقبل والتحضيرات لهذا الحدث المهم في تاريخ العراق وابنائه والوصول بها إلى بر الامان بعيداً عن كل ما يعطلها أو يقف في طريقها. نجد الآلاف منهم لا يعرفون عن الانتخابات شيئاً. ما هي الانتخابات؟ وكيف ستجرى؟ ومن سينتخب الشعب؟ هل ينتخب مجلساً؟ أم برلماناً؟ أم رئيساً هذا ما لم يعرفه أكثر من نصف المجتمع ولم تكن صورته واضحة للعيان وخاصة المجتمعات البعيدة عن وسائل الاعلام في القرى والأرياف.

المدى كانت في بعض القرى لتكون بين مجموعة كبيرة من الناس الذين لا يعرفون عن الانتخابات سوى ما يسمعونه ويرونه يومياً على شاشة التلفزيون (انه راح اشارك بالانتخابات).

لا نعرف كيف ننتخب

هذا ما ذكره السيد عبد الامير سالم فلاح (٦٥) عاماً. حيث قال كل ما اعرفه عن الانتخابات هو أنها في شهر كانون الثاني من العام المقبل واننا يجب ان نشارك فيها ولكننا لا نعرف كيف ولمن ننتخب؟ هذا ما نجهله ويجهله الكثيرون مثلي.

وردت السيدة بدرية عبد الحسين جاسم (٥٢) عاماً على سؤالنا: ماذا تعرفين عن الانتخابات؟ وقالت بعفوية (يمه احنه ألمن ننتخب؟) وعندما ذكرنا لها: ان الانتخاب سيكون لعدة اشخاص أجابت نحن لا نريد عجيل الياور ولا أياد علاوي، عجيل الياور لم يفدنا في شيء واياد علاوي (كله صايحة عليه).

في قرية أخرى وفي مقهى شعبي التقينا بالحاج هادي صالح مواليد ١٩٤٤، ورد علينا قائلاً: انا بعيد عن السياسية منذ ان ولدتني أمي. وعندما سألناه هل ستشارك في الانتخابات قال لن اصل للانتخابات لان الأمريكان يقررون من يقود البلد وليس بالانتخابات يخرج الفائز بقيادة العراق.

السيد مايع كاظم كريم ٦٣ سنة. قال لنا بالله عليكم أريد ان اعرف أي شيء عن الانتخابات القادمة هل ننتخب شخصاً أم ننتخب حزباً أم ننتخب افراد معينين وعاد ليقول عندما سألناه هل ستشارك في الانتخابات (إذا مثل انتخابات صدام ما أشارك).

في قرية أخرى السيدة سهيلة منجي الخزرجي (٤١عام) سألناها عن الانتخابات فأجابت اننا يجب ان نشارك في الانتخابات لكي ننتخب من يعمل لصالح البلد وخدمته وبنائه ولكننا إلى الآن تفتقر إلى التعريف بالانتخابات وكيفية العمل بها ومن هم الناس المرشحين وعددهم؟ وكيف سننتخب الحكومة؟ والرئيس هذا ما لم نعرفه اما المشاركة فبالتأكيد سأشارك وأدعو كل من له الحق ان يشارك فيها.

توفير الأمن اولاً

فيما كان رد الحاج هادي جار الله علي مواليد ١٩٤٢ قائلاً: يجب ان نوفر للشعب الأمن والأمان وابسط مقومات الحياة وبعدها ندعوه إلى الانتخابات كيف سيشارك المواطن في الانتخابات وهو لا يملك ثمن قنينة الغاز أو النفط؟ كيف سيشارك الموطن في الانتخابات والمجتمع انقسم إلى طبقتين معدومة ومتخومة؟

هل تتصور ان احداً من العاطلين عن العمل والذي لا يجد ما يسد حاجته وحاجة اولاده يذهب ليشارك في الانتخابات؟ حتى ينتخب رئيساً أو حكومة تقرب المقربين وتعطيهم المناصب وتوظفهم في الدوائر اما الفقراء فيزدادون فقراً ويكونون بعيدين كل البعد عن العيش الرغيد وبالتالي فان الحكومة يجب ان توفر ابسط سبل العيش للمجتمع وبعدها تدعوه للانتخابات وانا اتوقع إذا بقي الحال كذلك فان نصف المجتمع العراقي لن يصل إلى صناديق الاقتراع.

الحاجة إلى وعي وتعريف أكثر

السيد ماجد بيرم (٤٠) سنة قال ما زال المواطن العراقي بحاجة إلى وعي وتعريف أكثر، نريد من المؤسسات الإعلامية والصحفية كذلك الاحزاب والحركات ان تعمل على عقد ندوات للتعريف بالانتخابات وكيفية اجرائها وطريقة الانتخاب هذا ما لا يعرفه أكثر الناس وحتى المثقفين منهم.

السيد لؤي هادي مغير (٤٣) سنة قال: سيكون هناك تلكؤ في اجراء الانتخابات وتصاحبها بعض الاخفاقات خاصة حضور الناخبين إلى المراكز الانتخابية ولعدة أسباب منها نفسية المواطن العراقي في خضم الظروف التي يعيشها منها فقدان الأمن وعدم الاستقرار النفسي للمواطن كذلك عدم تعامل المواطن مع الانتخابات بشكل جدي لما عرفه عن الانتخابات في السنين السابقة بانها مشاركة فقط والفائز معروف منذ البداية وقبل الانتخابات ولن يهم إذا ما حصل على أصوات كافية أم لم يحصل؟

السيد اسماعيل عبد جاسم مواليد ١٩٤٣ قال الانتخابات القادمة تستحق ان نشارك بها اولاً لانها ستكون انتخابات حقيقية وثانياً لانها مدعومة من المرجعية الدينية المتمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله) ولكن علينا ان نتعرف على الأشخاص المرشحين قبل مدة كافية حتى لا نقع في خطأ ندفع ثمنه لسنين طويلة. وهي مهمة اللجنة العليا المشرفة على هذه الانتخابات اما الحاج جاسم محمد المعموري مواليد ١٩٥٥ رد على سؤالنا حول الانتخابات وكيفية اجرائها قال قد تصاحبها اخفاقات بسبب الظروف التي يمر بها البلد أو لعدم ايمان الكثير بالانتخابات وعدم فهم معناها وهذه مسؤولية الاعلام والصحافة والاحزاب والمنظمات التي يجب ان تعقد الندوات وايصال المعلومات عن آلية الانتخابات واهمية انجاحها إلى جميع انحاء العراق ولكل طوائف المجتمع لانها بحق الفرصة التاريخية التي غابت منذ عشرات السنين.

مع انتهاء موعد تسجيل الناخبين

٢٠٠ مركز للاقتراع والمفوضية العليا للانتخابات في كربلاء تصادق على ٧ كيانات

كربلاء / المدى

أكملت المفوضية العليا للانتخابات في كربلاء استعدادا تها وإجراءاتها في استقبال القوائم التي تقدمها الكيانات السياسية والأشخاص المستقلون..وقال السيد صفاء الموسوي مدير مكتب المفوضية العليا في كربلاء إن الآلية التي وضعتها المفوضية العليا كانت جيدة وان خططها تسير بشكل جيد وأعرب عن سروره لان المواطن في كربلاء اخذ يعي دوره المطلوب وما ينتظر منه بإعطاء صوته في العملية الانتخابية القادمة التي تعد الأولى من نوعها في العراق..

واضاف في حديث له للمدى إن خللا فنيا قد حصل في نقص الاستمارات وقد تم تلافيه إذ اخذ المواطنون يتوافدون على مراكز التسجيل إضافة إلى الجولات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجالس والجهات المتعاونة إلى ١٢ مركزاً لتسجيل أسماء الناخبين وهي موزعة على عموم المحافظة واكد إن لكل مركز تمويني مركز تسجيل وان بإمكان المواطن مراجعة هذه المراكز للحصول على الاستمارات.وأشار الموسوي إلى إن المكتب في كربلاء قد رفع إلى المفوضية العليا أربعة كيانات قدمت أسماء مرشحيها وحصلت الموافقة عليها وهي (منظمة العمل الإسلامي القيادة المركزية وكتلة الفراتين المستقلة ورابطة المثقفين المستقلين ومجلس شيوخ العشائر وكذلك حصلت الموافقة على تصديق ثلاثة كيانات عبارة عن أفراد وهم الدكتور عباس ناصر والشيخ محمد فيروز الهنداوي والسيد حسين هاشم عباس..فيما كانت القوائم التي قدمت لانتخاب أعضاء مجلس المحافظة قد بلغت ١٤ لائحة إذ سيقوم المواطن بانتخاب قائمتين الأولى انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية وأيضا انتخاب أعضاء مجلس المحافظة.

وأكد الموسوي انه في يوم ١٢/١٦ سيبدأ عرض سجل الناخبين أمام المواطنين لتقديم اقتراحاتهم واعتراضاتهم على أسماء المرشحين إذا ما رغب المواطن بتقديم طعونه وفق الأدلة والوثائق وهذه الفترة تسمى فترة الطعون لنقوم بدورنا برفع الطعون والمقترحات إلى المفوضية العليا للبت فيها.وأشار مدير مكتب المفوضية إلى أن الآلية القادمة ستتضمن الحملة الإعلامية للكيانات السياسية لتقديم برنامج المرشحين في القوائم وتستمر إلى ما قبل ٤٨ ساعة قبل موعد الاقتراع ليتعرف المواطنون على الأفكار والبرامج والأهداف ليكون في الصورة ويتمكن بعدها من إعطاء صوته بكل حرية إلى القائمة التي تناسبه ويعتقد أنها تلبي أفكاره وطموحاته.

٢٠٠ مركز اقتراع

وعن عدد مراكز الاقتراع قال الموسوي إن في كربلاء اكثر من ٢٠٠ مركز اقتراع موزعة على جميع مدن وقصبات كربلاء وما على المواطن إلا جلب بطاقته الانتخابية مع هوية فيها صورة شخصية ويقوم بمراجعة اسمه في سجل الناخبين ليمنح بعدها ورقة فيها الكيانات السياسية لأنه تعرف عليها قبل الاقتراع من خلال الحملة الإعلامية..واكد انه سيكون هناك مراقبون دوليون ومراقبون من الأحزاب للحفاظ على نزاهة الانتخابات وسيقوم هؤلاء المراقبون برفع تقاريرهم في حالة حدوث حالات سلبية مؤكدا انه يتوقع أن تكون الانتخابات نزيهة وحرة وبدون تدخل وستسير بشكل ديمقراطي ومبرمج.وأوضح الموسوي إن المواطن صار الآن اقرب إلى فهم الآلية الانتخابية وذلك للجهود الكبيرة التي بذلتها المفوضية وكذلك المنظمات الإنسانية والجهات الدينية إضافة إلى الحملات الإعلامية واللقاءات الصحفية والتلفزيونية وما تقوم به الصحف من نشر الوعي الانتخابي ونشر اللوائح والقرارات المتعلقة بالانتخابات.

وعن موضوعة الأمن قال مدير المكتب إن من الممكن أن تزيد الاعتداءات كلما اقترب موعد الانتخابات وأعرب عن تفاؤله بان يكون الوضع مستقرا وقال إن الوضع الأمني في كربلاء جيد حتى الآن ونأمل المزيد من خلال تعاون المواطنين مع الأجهزة المختصة وأضاف انه تم إعداد خطة أمنية متكاملة لحماية المراكز الانتخابية وحماية المواطنين بالتنسيق مع الجهات الأمنية في المحافظة.

٤٠٠ الف المشمولون في الانتخابات بكركوك

كركوك / ابراهيم خليل

اعلن يحيى عاصي الحديدي مسؤول مكتب المفوضية العليا للانتخابات في محافظة كركوك ان عدد المواطنين المشمولين في المشاركة في الانتخابات المزمع اجراؤها نهاية الشهر القادم قد تجاوز ٤٠٠ الفاً بينهم اكثر من ٥٣ الف من الذين لم ترد اسماؤهم في الاستمارات الموزعة عبر وكلاء توزيع المواد الغذائية والذين راجعوا مراكز تسجيل الناخبين لغرض المشاركة في الانتخابات..والذين توزعوا في ٢٣ مركزا للتسجيل ١٤ منها في كركوك والباقية في عموم الاقضية والنواحي..

وقال الاجراءات الامنية المتخذة في عموم كركوك من قبل الشرطة والحرس الوطني تعد جيدة وتوفر الاجواء المناسبة لضمان اجراء العملية الانتخابية بشكلها الصحيح وبما يخدم العراق الجديد وان هذه العملية يمكن وصفها مطابقة لظروف العراق والتحديات والمشاكل التي يعانيها والتي ستكون نقلة الى الامام برغم كل التحديات والمشاكل في البلد..

واشار ان المفوضية في كركوك هي جهة تنفيذية وليس لديها أي صلاحية تغيير اوتاجيل او التدخل في العمليات الانتخابية..مؤكدا من ان المعلومات التي تزودنا بها المفوضية العليا في بغداد هي معلومات شحيحة والكثير من المطبوعات والبوسترات لم تصل حتى الان الى كركوك والتي تسهم في الترويج وتوعية المواطنين على ضرورة مشاركتهم في العملية الانتخابية في عموم كركوك الى جانب التخصيصات المالية المحكومين بها والتي لاتتناسب والمهمات الموكلة الينا والتي لاتؤمن لنا القيام بالتغطية الاعلامية والتوعية عبر وسائل الاعلام المحلية في كركوك والتي تطالبنا بدفع مبالغ خيالية لغرض عرض الافلام التوضيحية عن العملية الانتخابية والية التسجيل والتصويت..

واضاف ان مكتب كركوك يضم ٣٥ موظفا و٢٧٦ يتولون مهام التسجيل في المراكز التسجيلية الى جانب وجود اربعة مدربين لملاكاتنا.

وتوقع ان تشهد كركوك فتح اكثر من ١٥٠ موقعا للتصويت لضمان مشاركة اكبر عدد من الناخبين في عموم كركوك...

التيار الإسلامي الديمقراطي

تمثيل نوعي للمحافظات في القوائم الانتخابية

بغداد / المدى

قدم التيار الاسلامي الديمقراطي قائمته الانتخابية لانتخابات الجمعية الوطنية التي احتوت على اكثر من ٦٠ اسما مثلت شرائح مختلفة من المجتمع من الاكاديميين والوجهاء و شيوخ العشائر و النساء من منتسبي و مناصري ومؤيدي التيار الاسلامي الديمقراطي. اعلن ذلك السيد علي الشبوط المتحدث الرسمي للتيار الاسلامي الديمقراطي حيث اكد ان القائمة احتوت ايضا على تمثيل نوعي للمحافظات التي لدى التيار ممثليات فيها امانة من التيار على الوفاء بعهده على تمثيل المحافظات في انتخابات الجمعية الوطنية و اكد ان التيار فضل ان يخوض الانتخابات منفردا مؤجلاً موضوع التحالفات الى ما بعد الانتخابات. اما على مستوى انتخابات مجالس المحافظات فقد اكد السيد علي الشبوط ان التيار الاسلامي الديمقراطي قدم قوائمه لانتخابات المجالس في سبع محافظات و ايضا احتوت القوائم على تمثيل مميز يعكس طبيعة المحافظات الاجتماعية والثقافية و السياسية وفضل التيار ان يخوض الانتخابات منفردا في بعض المحافظات و متحالفا في محافظات اخرى .

رسالة مفتوحة إلى مفوضية الانتخابات المستقلة

معالجة لاحقة من اجل نجاح الانتخابات وتحقيق اهدافها

بغداد / طارق العادلي

كثرت الصيحات والدعوات الى تاجيل الانتخابات المزمع اقامتها في ١/٣١ / ٢٠٠٥ وقد وصلت بعضها الى التهديد واعلن الكثير من الناخبين عزوفهم عن الذهاب الى صندوق الانتخابات ليس بسبب دعوة المقاطعة فحسب وانما بسبب الخوف من تعرضهم الى الأذى الذي وعدوا به.. لذلك اقتضت الضرورة التفكير بايجاد الحلول البديلة لان (الآلية المطروحة) هي الأساس التي عول عليها المقاطعون للانتخابات مع ايمانهم بضرورة اجراء الانتخابات باعتبارها مطلباً وطنياً للتعبير عن الذات والمساهمة في بناء الوطن..

وعليه اطرح واحدا من تلك الحلول التي ارى انها ستشكل منفذا لتذليل تلك العقبات كما انها ستسد الابواب امام بعض معرقلي الانتخابات ومنهم البعض الاخر الذي في نفسه رغبة بالتأجيل من اجل التأجيل لا أكثر..

وتتضمن ما يلي :-

١. يمدد تاريخ الانتخابات الى شهر واحد اي تجرى الانتخابات في ٣/١/ ٢٠٠٥ وذلك للاستفادة من هذا التاريخ لاعادة النظر في الترشيحات واعداد القوائم والتهيؤ لها وفق الآلية المقترحة.

٧ مناطق انتخابية

٢. تكون الية الانتخابات على اساس تقسيم العراق الى سبع مناطق انتخابية هي :-

أ. المنطقة الشمالية : وتضم المحافظات الثلاث (دهوك - اربيل - السليمانية)

ب. المنطقة الشمالية الغربية: وتضم المحافظات الثلاث (نينوى-الانبار- صلاح الدين)

ج . المنطقة الشرقية : وتضم المحافظات الثلاث (التاميم -واسط- ديالى)

د . المنطقة الوسطى : وتضم محافظة بغداد فقط وتقسم الى قسمين(الكرخ والرصافة)

هـ. منطقة الاراضي المقدسة :وتضم محافظتي (النجف وكربلاء)

و. منطقة الفرات الاوسط: وتضم المحافظات الثلاث (القادسية - بابل- المثنى)

ز . المنطقة الجنوبية: وتضم المحافظات الثلاث (البصرة - ذي قار - ميسان)

٣. يحدد لكل منطقة عدد مرشحيها على اساس عدد السكان بواقع ممثل واحد لكل ١٠٠٠٠٠ مائة الف فرد وتكون على احدى الطريقتين :

تحديد عدد المرشحين

أولاً : يصار الى تحديد عدد المرشحين للمنطقة الانتخابية برمتها التي تحوي عدداً من المحافظات بغض النظر عن المسمى الجغرافي ضمن المنطقة الانتخابية المحددة وبذلك لا يكون هناك مرشحون شاغرون عن محافظة ما بل يعتبر عدد الأصوات التي يحصل عليها الناخب ضمن المنطقة الانتخابية هي التي تمكنه للتأهيل دون النظر إلى مصدر محافظته.

ثانياً: يصار إلى تحديد عدد المرشحين لكل محافظة ضمن المنطقة الانتخابية المحددة، وفي حالة عدم مشاركة احدى تلك المحافظات ولأي سبب كان فيصار الى اجراء الانتخاب وإلحاق المرشحين ضمن المجلس فيما بعد على ان لا يكون عدد الشواغر في المجلس قد وصل الى الثلث من العدد الكلي للمجلس المقرر.

اعتماد البطاقة التموينية

٤. تجرى الانتخابات في موعدها المقرر وعلى أساس اعتماد البطاقة التموينية وسجلات الأحوال المدنية ويحق لناخبي كل محافظة المشاركة في عموم المنطقة الانتخابية بدلا من موقعه على أساس الرقم الانتخابي المخصص له.

٥. يلاحظ انضمام بعض المواقع الانتخابية ضمن الوحدة الادارية لأية محافظة الى المحافظة المجاورة حيث يمكن اعتمادها على اساس المنطقة الانتخابية بغض النظر عن حالة امتناع مشاركة مركز المحافظة أو مواقع أخرى فيها في حالة اعتماد ما ورد في أولا أعلاه.

الأسباب الموجبة للمعالجة المقترحة

١. تتيح هذه الآلية للناخب اختيار المرشح وفق تصور مسبق للعلاقة الجغرافية والاجتماعية والمعرفة المسبقة إذ لا يرغم الناخب على أعطاء صوته ضمن القائمة الواحدة التي تحوي عناصر لا علاقة له بهم باستثناء مرشح واحد يروم أعطاءه صوته إليه.

٢. تعد هذه المعالجة المقترحة ذات طابع نفسي وسايكولوجي تدفع بالكثير إلى الابتعاد عن التزمت والعناد الذي يدعو إلى تكريس الفتنة والفرقة وبالتالي تضر بالمصلحة العامة.

٣. أن المقترحات الواردة في المعالجة من حيث تغيير الآلية أو المدة بمثابة سد الأبواب أمام الجهات التي تسعى إلى عدم تحقيق الاستقرار والأمان لبلدنا وخصوصاً تلك الجهات التي تسير (بعضها) جهات من خارج الحدود ترى في أتمام العملية الانتخابية مصدر ازعاج لأنظمتهم.

٤. أن التقسيم المقترح في المعالجة يخدم الناخب العراقي في التعبير عن ذاته وذلك بسبب الأواصر المتشابكة ضمن المواقع الجغرافية المحددة أعلاه في التقسيم.

٥. أن هذه المعالجة لا تتقاطع مع مبدأ أجراء الانتخابات التي تشرف عليها المفوضية العليا للانتخابات المستقلة في العراق، وهي بالتالي تأتي بالنتائج نفسها وتصب في الاهداف نفسها وتحقق نفس الغايات.

٦. أن أمر معالجة الانتخابات بشكل منفرد وبمعزل عن (وضع الحكومة المؤقتة) التي سينتهي عملها في ٣٠/ ١ / ٢٠٠٥ وكذلك (المجلس الوطني) سيجعل الأمر عسيراً فلو قدر أن تؤجل الانتخابات حسب طلب البعض ولأي سبب كان فما هو أذن مصير الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني، لذلك سوف تكون أمامنا ثلاثة خيارات وهي:-

أ. أما أن تترك الدولة (بلا حكومة أو مجلس وطني) ولطول المدة المحددة لتأجيل الانتخابات وهذا ضرب مستحيل!!!

ب. أما أن يصار إلى انتخاب حكومة جديدة ومجلس وطني جديد لتمشية أعمال الدولة خلال فترة التأجيل التي سيتم تحديدها وهذا أمر شبه مستحيل!!! وعلى أي أساس وكيف يمكن أن تتم به تلك الآلية.

ج. أما أن يصار إلى تمديد مدة بقاء الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني إلى طول مدة التأجيل المقترحة وهذا ما سيتضارب مع أحكام قانون ادارة الدولة وكذلك فأن الكثير من سيظهر على الساحة معارضاً ذلك بسبب أو بدونه.

لذلك فأن المقترح المقدم بالتمديد لمدة شهر واحد فقط ينتهي في ١/ ٣/ ٢٠٠٥ سيتيح للناخبين والمرشحين والمفوضية وابتداءاً من تاريخ أقرار هذه المعالجة قرابة شهرين ونصف تكون كافية بعض الشيء للإعلان والإعلام والأعداد للصيغ الجديدة وتهيئة الأجواء. وأن استمرار الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني أمر لا يدعو الى الاعتراض أو أيجاد المسوغ القانوني لقصر المدة والانشغال بالأعداد للانتخابات المرتقبة والشاملة.